ضوابط التعامل مع غريب الحديث النبوي

Criteria for Dealing with Odd Prophetic Traditions

Kriteria *Berurusan* dengan Hadis Gharib (Ganjil)

سيوطي عبد المناس* ومحمد داود تمزغين**

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث إشكالية محددة هي: كيف اجتمع البيان في حديث النبي محمد ﷺ مع الغرابة في بعض ألفاظه؟ وكيف يمكن تذليل تلك الصعوبة في غريب الحديث النبوي ليتيسر فهم كلامه ﷺ، والاهتداء بهديه؟ ولموضوع غريب الحديث أهمية كبيرة حيث إنه مظنة سوء الفهم الأمر الذي يمكن أن يكون عقبة دون الانتفاع بمعانيه. ولئن كان العلماء السابقون قد بذلوا جهودًا كبيرة في تتبع غريب الحديث النبوي وجمعه وبيان معانيه، فإن ذلك لا يعني أن الباب قد أغلق أمام الباحثين في علم الحديث في العصر الحاضر ليكون لهم أيضًا نصيبهم في فهم ما جاء من غريب في حديث الرسول ﷺ. وقد جرى التركيز في هذا البحث على استخلاص ضوابط للتعامل مع الغريب في الحديث النبوي، فاقتضى ذلك أمرين: الأول هو النظر في تاريخ تناول العلماء لغريب الحديث النبوي وإبراز الجوانب التي كانت محل اهتمامهم بصورة أساسية. أما الأمر الثاني فهو النظر في الضوابط التي ينبغي أن تحكم تعاملنا مع غريب الحديث النبوي استخلاصًا وتطويرًا لها بناءً على جهود العلماء السابقين ومما أدانا إليه التأمل والبحث في الموضوع.

الكلمات الأساسية: الحديث النبوي، غريب الحديث، ضوابط.

---

* أستاذ مشارك في قسم القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلاميّة العالمية، ماليزيا، البريد الإلكتروني: shayuthy@iium.edu.my

** دكتوراه في قسم القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلاميّة العالمية، البريد الإلكتروني: abouimad06@yahoo.com

Abstract

The present article addresses the following issue: How eloquence would exist together with oddity in the Prophet Muhammad's (peace be upon him) Traditions? How can this difficulty be overcome so that his speech would be properly understood and guidance be gained from it? Oddity in Prophetic Traditions raises a serious issue by virtue of the fact that it may lead to misunderstanding them, and thus it constitutes an obstacle to benefiting from their meaning and import. Although previous scholars dedicated great efforts to identify and collect odd cases in Prophetic Traditions and clarify their meanings, the door is still open to contemporary researchers and students of the science of Ḥadīth to contribute their share in comprehending this category of Traditions. Thus, this article focuses on deriving criteria for dealing with odd Prophetic Traditions. This task has necessitated two things: Firstly, to look into the history of previous scholars' study of odd Traditions in order to highlight those aspects that were of special interest to them and on which they focused. Secondly, to reflect on the criteria that should guide our study and understanding of odd Traditions; hence an attempt has been made to develop and formulate such criteria by building on those scholars' insights.

Key words: Prophetic Traditions, odd Traditions, criteria.

Abstrak

Artikel ini menangani isu berikut: Bagaimana kefasihan boleh ada bersama-keganjilan dalam hadith-hadith Nabi Muhammad (s.a.w.)? Bagaimana masalah ini dapat diatasi supaya ucapan tersebut difahami dengan betul dan pengajaran diperolehi darinya? Keganjilan dalam hadis menimbulkan isu yang serius kerana fakta menunjukkan bahawa ia membawa kepada salah faham. Ia juga merupakan halangan untuk mendapat manfaat daripada makna dan maksudnya. Walaupun ulama sebelum ini sudah berusaha secara baik untuk mengenal pasti dan mengumpul kes-kes hadis gharib ini dan sudah menjelaskan maknanya, pintu masih terbuka kepada penyelidik kontemporari dan pelajar ilmu hadith untuk menyumbang tenaga dalam usaha memahami kategori hadith ini. Artikel ini memberi tumpuan kepada mencari kriteria untuk berurusan dengan hadis gharib. Ia melibat dua perkara: Pertama, untuk melihat sejarah kajian ulama sebelumnya tentang hadith gharib untuk menyerlahkan aspek-aspek yang menjadi minat khusus dan tumpuan kajian mereka. Kedua, untuk memikirkan kriteria yang perlu dalam memandu kajian dan pemahaman tentang hadith gharib. Ia merupakan cubaan untuk membangunkan dan merumuskan kriteria berasaskan pandangan para ulama tersebut.

Kata kunci: Hadith, Hadith gharib, kriteria.

مقدمة

علم غريب الحديث النبويّ هو العلم الذي يعتني بما وقع في متن الحديث النبوي من الألفاظ الغامضة، البعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها، أو لدقّة معناها[1]، ذلك العلم الذي جمع بين البلاغة السامقة حيث يُخَاطب الفرد بأخص كلماته اللصيقة بلهجته مما يؤنسه ويفهمه، وبين غرابة في الكلام لا يصل الكثير مِن الناس إلى فهمها، وهما شيئان متعارضان ظاهرًا، فكيف يجتمع البيان مع الغرابة؛ إذ أحدهما يمثل الوضوح والآخر يعلن الغموض؟ وكيف يكون ذلك في كلام بلغ الذروة في البلاغة والإعجاز وهو القرآن الكريم والحديث النبويّ؟

لمواجهة هذا الإشكال بذلت جهود كبيرة من قبل العلماء عبر العصور، مع تعدُّدٍ في مناهج الشرح، ومسالك البيان، وزوايا النظر، ومحل التركيز، تبعًا لتنوع اختصاصات أصحابها واهتماماتهم. فهذا يركِّز على إسناد المرويات، وذاك يهتّم بإبراز المعاني والدلالات اللّغويّة، وثالث يعتني بالربط بين الغريب ودلالة الحديث والأحاديث الأخرى. ومع ذلك لم تبذل جهود كافية لإبراز الضوابط أو القواعد التي التزمها المفسّر لغريب الحديث، لتكون مرشدًا لكلّ مَن يقرأ حديث رسول الله ﷺ ويصادف لفظة غريبة فيه. فما السبيل المناسب في تفسير الغريب؟ وما المنهج الأكمل في بيان معاني الغريب في حديث رسول الله ﷺ[2]؟

---

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق نور الدين عتر (دمشق: دار الفكر، ط1، 1986م)، ص272. والسيوطي، عبد الرحمن، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، دط، دت)، ج2، ص184.

[2] وقد أشار العلماء إلى بعض هذه الضوابط، ومنها ما صرح به الإمام العراقي في "التقييد والإيضاح"، و"التبصرة والتذكرة"، والسيوطي في "التدريب"، من أن أفضل طريقة لشرح الغريب إنما يكون بالحديث نفسه مع تعدد الروايات. كما أشار السخاوي في "فتح المغيث"، إلى ثلاثة ضوابط حيث قال: "لا يجوز حمل الألفاظ الغريبة من الشارع على ما وجد في أصل كلام العرب بل لا بد من تتبع كلام الشارع والمعرفة بأنه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما في لغة العرب، وأما إذا وجد في كلام الشارع قرائن بأن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها هو فيحمل عليها ولا

والداعي لبحث هذا الموضوع أمور كثيرة، أهمها حاجة أهل الزمان لمن يبرز هذا الكمال البياني في تلك الغرابة اللفظية، ويقرِّب حديث رسول الله ﷺ للمسلم المعاصر، فيخاطبه بلغته، ويبرز له القواعد التي يَتّبِعها في بيان هديه ﷺ، بما يناسب هموم العصر، أليست الغرابة أيضًا أن يكون الكلام يُخاطَب به قوم، ولا يصل مَن يأتي بعدهم إلى استيعاب مضامين ذلك الكلام، فيضحي لديهم غريبًا!

وتهدف الدراسة إلى استخراج ضوابط منهجية للتعامل مع علم غريب الحديث، لتفتح المجال واسعًا للاستفادة بشكل كبير من غريب الحديث في فهم أحاديث المصطفى ﷺ.

الجهود المبذولة في تقريب غريب الحديث النبويّ

يحاول هذا المبحث تتبع أبرز الأطوار التاريخية للتأليف في غريب الحديث، ثم يستخلص أهمّ الجوانب التي جرى التركيز عليها في شرح الغريب، ومدى تكاملها في الوصول إلى البيان وإزالة الإغراب، وسيكون ذلك في عناصر ثلاثة كالآتي:

أولا: تاريخ التأليف في غريب الحديث

تتالت الجهود في غريب الحديث تصنيفًا وتنقيحًا، مع تنوع في المشارب والطرق، بعد انطلاقة بطيئة قليلة تمثلت في شذرات مختصرة مثل كتاب أبي عبيدة معمر ابن المثنى (210هـ)، إذ كان "كتابًا صغيرًا ذا أوراق معدودة"[1]، والنضر بن شميل (203هـ)، وقطرب

يحمل على الموضوعات اللغوية كما هو في أكثر الألفاظ الواردة في كلام الشارع". وقال أيضًا: "كما أن خير ما يفسر به غريب الحديث ما جاء في رواية أخرى"، وقال: "كما روى مثله عن أحمد وإسحاق وغيرهما خير ما فسرته أي الغريب بـ المعنى الوارد في بعض الروايات مفسرا لذاك"، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، ج3، ص51-52.

[1] ابن الأثير، المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، 1979م)، ج1، ص5.

(206هـ)[1]، وأبي زيد الأنصاري (215هـ)، والأصمعي (216هـ)، ومثل مصنف أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السُّلَمِي؛ إذ "إنَّ له كتاباً في غريب الحديث ذكر فيه الأسانيد، وصنَّفه على أبواب السنن، والفقه، إلا أنَّه ليس بالكبير".[2]

ومن أقدم ما وصل إلينا من تلك المصنفات كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، يقول فيه ابن قتيبة: "وقد كان تَعَرُّف هذا وأشباهِه عسيراً فيما مضى على طلبة العلم، لحاجته إلى أن يُسأل عنه أهل اللّغة، ومن يكمل فَهْمُه منهم، ليفسر غريب الحديث، وفتق معانيه وإظهار غوامضه قليل. فأمَّا في زماننا هذا فقد كُفِي حملةُ الحديث مؤونةَ التفسير والبحث بما ألَّفه أبو عبيد"[3]. وقد أفاد أبو عبيد من مصنف أبي عبيدة معمر مع توسع في الروايات.

وجاء بعده كتاب"غريب الحديث" لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ) الذي فتعقّب أبا عبيد في تفسيره لبعض الغريب، وأضاف أحاديث أخرى لم يشرحها مَن سبقه. وعاصره أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (285هـ) محاولاً الجمع بين طريقة المحدثين في الإسناد، وطريقة اللغويين في تقليب الحروف، وتشقيق الكلام.

ثمَّ تلا ذلك كتاب السَّرَقُسْطي القاسم بن ثابت (302هـ) "الدلائل في غريب الحديث"، وقد رتّبه على طريقة مَن سلفه مِن المسانيد، مع الاستفادة مِن جهود السابقين في المعاني اللّغويّة، وجاء بعده أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (388هـ) في كتابه "غريب الحديث"، مستدركًا جملة معتبرة مِن الغريب على مَن سبقه،

---

[1] الخطابي، حمد بن محمد البستي، **غريب الحديث**، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي (دمشق: دار الفكر، دط، 1982م)، ج1، ص 49.

[2] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422/2001م)، ج14، ص392.

[3] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **غريب الحديث**، تحقيق عبد الله الجبوري (العراق: إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، ط1، 1977م). ج1، ص 150.

مع توسع في الشرح، والمقارنة بنصوص القرآن، وروايات السنة.

ثمَّ جاء بعد هؤلاء أبو عبيد أحمد بن محمد العبدي الهَرَوِيّ (401هـ) في كتابه "الغريبين"، فجمع بين غريب القرآن وغريب الحديث. وكذا الأمر مع أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (581هـ) في وكتابه "المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث". ولعلّ الجديد الذي أضافه أبو عبيد الهروي هو ترتيب الغريب على حروف المعجم، مع توزيع الأحاديث على تلك الموارد، وهو ما حوّل كتاب الغريب إلى معجم، سينحو من جاء بعده نحوه. وقد سار على هذا النهج محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) في كتاب "الفائق في غريب الحديث"، الذي رتبه على حروف المعجم، مع ذكر الحديث في موضع واحد. وقفاه أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجَوْزي (597هـ) في كتابه "الغريب"، وقد رغب في استيعاب الغريب، بعد الخدمات السابقة في هذا المجال.

وتلاهما مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير (606هـ) في كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر"، وقد قال فيه السيوطي: "وهو أحسن كتب الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولاً"، وكل من جاء بعده اعتمد عليه في منهجه وخطته".[1]

هذا عن التآليف الجامعة في الغريب، دون أن نغفل التصانيف التي قصرها مؤلفوها على كتاب مِن كتب الحديث المشهورة، نحو "تفسير غريب الموطأ" لأبي عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد (225هـ)، وكتاب أبي عمر الزاهد (345هـ) في تفسير غريب مسند الإمام أحمد بن حنبل، وشرح غريب كتاب الإمام البخاري لابن الصابوني (423هـ).

ومن خلال ما ذكر أعلاه، يمكن تجميع تلك الجوانب التي تم الاعتناء بها في خدمة غريب الحديث النبوي، وهي ما يأتي.

---

[1] الكتاني، محمد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط4، 1986م)، ص155.

أبرز الجوانب في شرح غريب الحديث

تنوعت طرق العلماء في تفسير غريب الحديث، تبعًا لتكوين كل عالم من حيث معارفه الشرعية واللّغويّة، والتاريخية، ويمكن رصد جوانب ثلاثة بارزة في هذا الصدد هي: الرواية والإسناد، والدلالات اللّغويّة، والدلالات الشرعية.

1 - الرواية والإسناد

اعتنى بعض المهتمين بالغريب بإسناد الروايات، بل أسندوا أيضًا أقوال العلماء السابقين في شرح الغريب، باعتبار أن الإسناد مِن العلم، وأن شرح الغريب مَرْجِعُه إلى السلف قبل الاعتماد على اللغة وتوسيع المعاني، ولأن الإسناد توثيق للمعلومة، وهو أمر مهمّ في التعامل مع هذا المجال الذي له أثره في الجوانب الشرعية. والرواية بالإسناد الغرض منها التثبت في نقل ما ورد شرحه من الغريب في حديث النبي ﷺ نفسه، أو ما ورد في كلام الصحابة مما يظن رفعه أو لكونهم أهل اللغة وهم أعلم بمراد رسول الله من غيرهم لمحبتهم إياره وخبرتهم بنهجه في خطابه. وكذلك الأمر بالنسبة لأرباب اللغة العربية من العلماء وبخاصة من عاش منهم في عصر الاحتجاج قبل اختلاط الألسن وفسادها. كما أن من فائدة التثبت من أن المعنى المراد هو على أصله اللغوي، وليس ممّا تغير معناه باستعمال الشارع له، فانتقل من المعنى اللّغوي العام إلى معنى أخص. كما قام بعض مؤلفي الغريب بترتيب كتابه على طريقة المسانيد، مثل القاسم بن سلام، والحربي، والهروي.

فالسابقون مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى، وقطرب، والأخفش، والنضر بن شميل، لم يأتوا بالأسانيد[1]. فجاء القاسم بن سلام وأورد الأحاديث النبوية مسندة مع إطناب في الإسناد، مُرَتِّبًا تلك الأحاديث على طريقة المسانيد؛ وذلك بتتبع الصحابة (المبشرين بالجنة فعامة الصحابة، ثم الصحابيات)، فالتابعين، كما اهتمّ بنسبة الأقوال إلى أهلها؛

[1] الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج14، ص394.

فسرد أقوال أبي زياد الكلاعي، وأبي عمرو الشيباني، والكسائي[1].

وسار الحربي على هذا النهج، فأورد الروايات على تعددها واختلاف ألفاظها، واهتمّ بالسماع فأسند معظم ما يذكره من الأقوال، والاجتهادات إلى أصحابها[2]، ومن أمثلة ذلك ما جاء في شرحه لكلمة "يقطين": "حدثنا أبو بكر حدثنا غندر عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود: ﴿ وَأَنۢبَتۡنَا عَلَيۡهِ شَجَرَةٗ مِّن يَقۡطِينٖ ﴾ (الصافات: 146). قال القرع. قال أبو بكر: حدثنا أبو معاوية عن ورقاء عن سعيد عن ابن عباس "من يقطين": قال: القرع. حدثنا أبو بكر وعبيد الله قالا: حدثنا يحيى عن ورقاء عن سعيد: يقطين. قال: القرع. حدثنا عبيد الله حدثنا يحيى، وابن مهدى عن سفيان عن حبيب عن سعيد عن ابن عباس "من يقطين" قالوا: عنده القرع. قال: وما يجعله أحقّ من البطيخ؟ حدثنا شجاع حدثنا عباد عن هلال بن خباب: سأل رجل سعيدًا عن اليقطين، قال: هو القرع، قال: لا، ولكنها شجرة سماها الله اليقطين"[3].

وقد نحا هذا المنحى أيضًا كلٌّ مِن ابن قتيبة[4]، والخطابي[5]، ولكن من جاء بعدهم قد تخفَّفَ من الإسناد؛ لأن الروايات قد جُمِعت، والكتب في ضبط النقل قد استوت، فمن يرغب في التوسع في هذا المجال فعليه بكتب الإسناد والرجال.

وهذا ما لُوحظ على كتاب ابن الأثير؛ إذ ركّز على مخرج الرواية من ذكر الصحابي أو التابعي الذي يسند الرواية إلى الرسول ﷺ. وهذا ما محض شرحَ الغريب للمعاني اللغوية،

---

[1] الهروي، القاسم بن سلام أبو عبيد، **غريب الحديث**، تحقيق محمد عبد المعيد خان (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1396هـ)، ج1، ص3- 20.

[2] الحربي، إبراهيم بن إسحاق، **غريب الحديث، المجلدة الخامسة**، تحقيق سليمان إبراهيم محمد العايد (جدة: دار المدني، ط1، 1985م)، ج1، ص95 (مقدمة التحقيق).

[3] الحربي، **غريب الحديث**، ج3، ص1021-1022.

[4] المخلفي، عبد الله بن حمود، **مَنْهجُ الإمَام ابن قُتَيبَة في كِتَابه غَرِيب الحَدَيث**، بحث إلكتروني، موقع رياض العلم، http://www.al5aatr.com/catsmktba-547.html، (تاريخ الزيارة: 25/ 11/2012)، ص5.

[5] الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص46.

وأعيد ترتيب الكلمات على حروف المعجم، ابتداء بكتاب الهروي، حتى صار منهجًا عاما. بل إن بعضهم كالزمخشري مثلاً في كتابه "الفائق" قد استغنى تمامًا عن الإسناد، واكتفى بمخرج الرواية أي منتهاها، وجعل كتابه خالصًا للمعاني، ومن بعده ابن الأثير.

فترتيب كتب الغريب على طريقة المسانيد يفيد المحدثين ممن يرغب في التوثق مِن نسبة الروايات والأقوال، أكثر مِن غيرهم، فضلاً عن أن هذا المنهج في الترتيب يصعب الاهتداء إلى ما يريده الباحث من كلمة أو حديث، وخاصة إذا جَهِل المراجِعُ مخرجَ الرواية، ولو عرفه لتعب في الوصول إليه، مِن خلال عشرات الأحاديث التي يرويها ذلك الصحابيُّ، واحتياجه إلى تصفح أحاديث كلّ مادّة؛ لينال مبتغاه مِن حديث معيّن، وذلك وقت وجهد يحسن إمضاؤه في غيره من الأعمال[1].

2- الدلالات اللّغويّة

والمقصود بهذا الاتجاه تناولُ الغريب مِن المدخل اللّغوي باعتماد اللسان العربي، والعودة إلى لغة العرب بأوسع دلالاتها، انطلاقًا من المعنى المعجمي ووصولاً إلى مجازات اللغة.

وقد ظهر هذا الاتجاه جليًّا مع أبي عبيدة معمر بن المثنى؛ إذ هو مِن أعمدة علوم اللغة ومحققيها، وكتابه "مجاز القرآن" خير شاهد على هذا المنحى، وهو ما يمكن تصوره في كتابه "غريب الحديث"، وإن لم يصلن إلينا.

كما ظهر في الكتابات اللاحقة كغريب ابن قتيبة، إذ كان كثير الاعتناء بذكر الأصل اللغوي للكلمة، ويُتْبِعه بذكر الاشتقاق والمصادر، والشواهد مِن كلام الله عزّ وجلّ، وكلام العرب، أمثالاً، وخطباً، وشعراً، في توضيح المعنى المراد[2]، وقد يذكر أكثر مِن

---

[1] الخراط، أحمد محمد، **منهج ابن الأثير الجَزَري في مصنفه النهاية في غريب الحديث والأثر**، ضمن بحوث ندوة: "عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004م)، ص34.

[2] ابن قتيبة، **غريب الحديث**، كلمة الوضوء: ج1، ص153، وكلمة الصلاة: ج1، ص167.

معنى للفظ الواحد، ويشير إلى الاشتراك في اللغة[1]، كما نَبَّه على الأضداد[2]، مُسْتَعِيناً بآراء علماء اللغة في تفسير الألفاظ الغريبة، والموازنة والترجيح بين دلالتها[3].

ولعل أوسع مَن استثمر هذا الجانب هو الزمخشريُ في كتابه "الفائق"، فقد استحضر المعاني اللّغويّة والمجازية للكلمات الغريبة، ومن أمثلة ذلك ذكر الكلمات القريبة، منها من ناحية الدلالية[4]، وإعمال الإعراب[5]، واستخراج دلالات هيئة الكلمة[6]، وإبراز الاستعارة والكناية[7]، وكذا المجاز[8]، وغيرها من الدلالات. وقد تبعه ابن الأثير في كتابه النهاية، فصار الكتابان أقربَ إلى معاجمَ لغوية منها إلى شرح الغريب.

والدلالة اللّغويّة مهمة جدًّا إذ الغريب غريبٌ باعتبار اللغة ابتداء، وإزالة هذه الغرابة عنه تتوقف أساسًا على الدلالة اللّغويّة، وهذا ما يُفسر ذلك الاهتمام الكبير لعلماء الغريب بهذا الجانب، حيث توَسّعوا في التصريف، والاشتقاق، والوجوه الإعرابية، والدلالات اللّغويّة والمجازية أيضًا، مع استشهاد كثير بالشعر والاستناد إلى أقوال أهل اللغة.

3- الدلالات الشرعية

المقصود بهذا الاتجاه اعتماد نصوص الوحي، واجتهادات الصحابة، والتابعين في

---

[1] المصدر نفسه، ج2، ص204-205، حيث ذكر كلمة "البارقة" وأنها تحمل على السيوف وعلى السحابة. وفي ج2، ص394، ذكر كلمة "الجد"، وأنها تحمل على العظمة، وتحمل على الحظ أيضا.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص252، إذ ذكر كلمة "السنق" وأنه المرتفع من الأرض، وكذا المنخفض، ج2، ص352، فقد ذكر كلمة (شرى) وأنها بمعنى باع وبمعنى اشترى.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص49-50، حيث ذكر كلمة "أشكعه" وأنها بمعنى: أغضبه، أو بمعنى أملّه وأضجره، ثم قال:"وهذا أعجب إلى الأول لقول أبي وحزة..." مستندا إلى بيت شعري ذكره.

[4] الزمخشري، محمود بن عمر، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2005م)، ص13.

[5] المصدر نفسه، ص22. بيان عدوة الضمير والاستناء.

[6] المصدر نفسه، ص25. تأثما بمعنى تجنب التأثم.

[7] المصدر نفسه، ص23-24-25. كلمات: خرق، رأس.

[8] المصدر نفسه، ص155. (أقتلتني) بمعنى عرصتني للقتل بوجوب الدفاع عنك.

بيان معاني غريب الحديث، باعتبار أن الحقيقة الشرعية مُقَدَّمة على الحقيقة اللّغويّة، وأنّ غريب الحديث يخضع أيضًا لدلالات نصوص الوحي، وإن اعتمد الدلالات اللّغويّة.

ويرتبط بهذا الجانب نصوص القرآن الكريم، فما ورد من غريب في السنة تُفَسِّره نصوص القرآن الكريم، كما تفسِّره نصوص الحديث النبوي، وكذلك يندرج في هذا الأمر فهوم الصحابة وتوجيهاتهم واستنباطات التابعين، فكل ذلك يلزم العودة إليه في بيان غريب الحديث النبوي.

وتمكن هذا الاتجاه مع الخطابي، فقد كان يورد الحديث، ثمَّ يتبعه بسنده، ثمَّ يفسر غريبه، ويؤيد تفسيره بحديث آخر[1]، أو بآية من القرآن[2] أو بشعر عربي فصيح، إضافة إلى ما استدركه على الكتب التي تقدَّمته[3]. وقد عقد ابن قتيبة بابا للألفاظ التي تدور عند أهل الفقه، والتوحيد فشرحها، مثل: الصلاة، والزكاة، والبيوع، والنكاح والطلاق، والدية، والمدبّر، والغنيمة، إلخ[4].

وتناوُلُ غريب الحديث على هذا النحو مهم جدًّا؛ إذ يعكس الجانب الشرعيّ في الحديث النبوي، ويربط الحديث بنصوص الوحي؛ مما يزيد الحديث إفادة، والغريب بيانًا وإعمالاً.

4- تكامل الاتجاهات الثلاثة في تناول غريب الحديث

وبعد، فهذه أبرز الاتجاهات في تفسير غريب الحديث النبوي، ولا شك أن بين هذه الاتجاهات تكاملاً، وذلك للاسباب التالية:

---

[1] الباتلي، أحمد عبد الله، **الإمام الخطابي وآثاره الحديثية ومنهجه فيها** (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 2005م). ج1، ص386. ومثاله: الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص335، في بيان أن كلمة "تقولونه" بمعنى تظنونه.

[2] الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص79-80، حيث فسّر حديثًا عن التحذير من أخذ الصدقة بقوله تعالى:﴿**وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ (آل عمران: 161).

[3] المصدر نفسه، ج1، ص48.

[4] ابن قتيبة، **غريب الحديث**، ص153-240.

– فلا بدّ من التوثّق في نقل الرواية والخبر، وذلك أوكد مع حديث رسول الله ﷺ، فقد تكون الكلمة غريبة، ويتناقلها الكتاب، وإذا حُقِّق في نقلها ألفيناها في حديث موضوع، أو أثر موقوف، ولا تمت للحديث النبوي بصلة، وكذا التوثق في نسبة الأقوال إلى أصحابها، سواء أكانوا صحابة أو تابعين، أم من أئمة اللغة والمعاني، ناهيك عن اختلاف روايات الحديث الواحد، وأثر ذلك في تبيين الكلمة الغريبة، مِن خلال الروايات الأخرى للحديث نفسه.

– لا بدّ كذلك مِن الانطلاق مِن الدّلالات اللّغويّة، فالرسول ﷺ قد أوتي جوامع الكلم، وقد نطق بمختلف اللهجات العربية، وحوى كلامُه المزيجَ مِن نطق العرب بشتى قبائلها، وذلك مِن أسباب ظهور الغريب، فمعرفة معاني تلك الكلمات مرهون بمعرفة لسان العرب، فضلاً عن الدلالات المجازية للغة العربية مما لا يتذوقه إلا أرباب اللغة أو العرب الأقحاح، وذلك أيضًا موكول إلى محققي اللّسان العربي.

– والجانبان الأولان هما مقدّمة للجانب الثالث، وهو الدلالات الشرعية؛ إذ الوحي، وإن اعتمد اللّغة العربية، إلا أن تطويره لكثير مِن الدلالات جَعَلَ الحقيقةَ الشرعية مقدَّمةً على الحقيقة اللّغويّة، ولأجل ذلك كان لزامًا على متعاطي شرح الغريب أن يُراجِع نصوص الوحي، ويقارن بين المعاني الشرعية، مُستقرِئًا في ذلك نصوصَ الوحي نفسَها، ومستندًا إلى اجتهادات الصحابة والتابعين في تعميق الفهم، والخروج بالدلالة الشرعية لغريب الحديث بأقصى جهد ممكن.

وهذا ما يسوقنا إلى المبحث الثاني أين نقف على أبرز ضوابط التعامل مع غريب الحديث النبويّ.

الضوابط المنهجية للتعامل مع غريب الحديث النبويّ

يمكن رصد ضوابط كثيرة للتعامل مع الغريب في الحديث النبويّ، ولعلّ الأحسن تصنيفها إلى زمر أربع، الأولى عن ضوابط التوثق والنقل، والثانية عن ضوابط الدراسة اللّغويّة، والثالثة عن ضوابط التعامل مع الدلالات الشرعية، والأخيرة عن الضوابط الفنية للشرح.

1- ضوابط التوثق والنقل في غريب الحديث: من أبرز تلك الضوابط ما يأتي:

-لزوم التحقق مِن نسبة الرواية إلى المصطفى ﷺ، فرُبَّ حديث يتعاوره الشراح، ويتفننون في إبراز معانيه، وهو حديث ضعيف أو منكر. وهنا يحسن التنبيه إلى التفريق بين حديث النبي ﷺ، وآثار الصحابة، وأقوال التابعين، فالثاني والثالث ليس مِن الحديث النبوي، إلا ما لا مدخل للاجتهاد فيه من أقوال الصحابة[1]، فغير الحديث النبوي يمكن التعامل معه على أنه مِن اللغة.

فمصنفو كتب الغريب - إلا القليل- لم يفرقوا بين هذه الأصناف الثلاثة، مما جعل الغريبَ يتكثّر بما لا يرتبط بالحديث النبوي، وجعل كتبهم أقرب إلى معاجم اللغة منها إلى خدمة حديث رسول الله ﷺ. وبالمقابل تُرِكَت كلمات غريبة وردت في كتب الحديث فغابت عن تلك المصنفات، وهو ما يتطلب جهودًا أخرى على نطاق واسع؛ لاستقصاء الغريب في الحديث النبوي، وجمعه في مؤلّف واحد.

- نقد الخبر، وتبيين جوانب السلامة والسقم فيه، فلا يُعتَمَدُ إلا السليمُ، وما كان سقيمًا كفانا سقمه ابتداء مؤونة النظر في غريبه، ويندرج في ذلك بيانُ رفع الحديث ووقفه وتعليقه، والإفصاح عن رجال السند[2]، والحكم على الحديث، مثل ما ذكره الخطابي عن استبراء الأَمة: "قرؤها حيضتان ... القرء زمان العدة، ولذلك وقع هذا الاسم مشتركًا بين الحيض والطهر؛ لأنهم إنما اعتبروا وقت معاودتهما، وكلاهما يتعاقبان على مرّ الأيام لميقات معلوم. وقد يحتج بهذا الحديث مَن يرى العدّة بالحيض، ومن لا يرى الطلاق، معتبرًا بالرجل إلا أنّ أهل الحديث يضعفونه"[3].

---

[1] قد يستثنى من ذلك ما له حكم الرفع إذا كان مما لا يتصور صدوره إلا عن النبي ﷺ لاحتوائه على أمر غيبي ولا مدخل للاجتهاد فيه.

[2] انظر مثلا: الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص605، حيث يورد سند الحديث للتحقق مِن صحته.

[3] **المصدر نفسه**، ج1، ص697.

– مراعاة اختلاف عبارات الحديث النبويّ، فلذلك مدخل كبير في شرح الكلمة الغريبة، فلعلها مِن الرواية بالمعنى، وقد تشرحها كلمة المستعملة في رواية أخرى للحديث[1]. ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو عبيد: "أَخبرني بعض الشاميين أن رسول الله ﷺ [قال]: أنا أفصح العرب بيْدَ أني من قُرَيْشٍ، ونشأت في بني سعد بن بكر وفسره: من أجل. قال أبو عبيد: وهذه الأقوال [كلها] بعضها [قريب] من بعض في المعنى مثل غير وعلى وبعض المحدثين يحدثه: بأيْدَ أنا أعطينا الكتاب من بعدهم. يذهب به إلى القوة وليس لها ههنا معنى نعرفه"[2].

– لزوم ضبط الكلمة الغريبة في الرواية، وقد كان لعلماء الغريب جهود محمودة في هذا المجال، ومن ذلك ما يذكره الحربي: "حدثنا موسى حدثنا همام عن قتادة عن أنس: أن خياطًا دعا النبي ﷺ: فإذا شعير بإهالة سنخة...قوله: سنخة قال إبراهيم: أظنها متغيرة، والذى سمعت خزن وخنز اللحم تغيّر . ويقال للتمر خزن وخنز. ويقال: خنز الجوز إذا تغير"[3]. ومثاله أيضًا ما ذكره الخطابي في "حديث النبي أنه اهتم للصلاة كيف يجمع الناس لها فذكر له القنع، فلم يعجبه ذلك، ثم ذكر قصة رؤيا عبد الله بن زيد في الأذان"[4]. واختلف في معنى القنع ولفظه أيضًا، وقد ذكر الاختلافات، والمعاني الدالّة، ثم قال: "قال لي أبو عمر إنما هو القثع بالثاء المثلثة، وهو البوق، وهذا على ما ذكره أصح الوجوه، ورواية سعيد بن منصور تشهد لذلك"[5].

---

[1] ضبط الأحاديث المروية بالمعنى ليس بالأمر السهل ولا سيما إذا علمنا أن الكثير من الأحاديث على هذا المنوال، ويستثنى من ذلك الأحاديث التي نقلت ألفاظًا تعبدية، رويت ونقلت كما تلفظ بها النبي ﷺ لعدم جواز التصرف فيها بالتغيير.

[2] الهروي، القاسم بن سلام أبو عبيد، **غريب الحديث**، تحقيق محمد عبد المعيد خان (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1396هـ)، ج1، ص140.

[3] الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص172.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

– بيان اختصار الحديث، والزيادات، وهو ما يعين على تلمس الروايات التامة وفصل الزيادة عن الأصل، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الخطابي: يقول: "في حديث النبي أنه قال: «من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار». أخبرني ابن داسة قال سُئل أبو داود سليمان بن الأشعث عن هذا الحديث، فقال: هذا الحديث مختصر، ومعناه من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل، عنتًا وظلمًا بغير حقّ يكون له فيها، صوّب الله رأسه في النار"[1].

– ضرورة الجمع بين الروايات الحديثية، ومن ذلك ما أورده ابن الأثير قال عن: "الحديث «أنه عليه الصلاة والسلام كان قاذورة لا يأكل الدجاج حتى يعلف» القاذورة: ها هنا الذي يقذر الأشياء، وأراد بعلفها أن تطعم الشيء الطاهر. والهاء فيها للمبالغة. وفي حديث آخر «اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها»، القاذورة ها هنا: الفعل القبيح والقول السيء. ومنه الحديث «فمن أصاب من هذه القاذورة شيئًا، فليستتر بستر الله»، أراد به ما فيه حدّ كالزنا والشرب... الحديث «هلك المتقذرون» يعني الذين يأتون القاذورات"[2]. فالروايات قد تختلف اختصارًا وطولاً، ورواية باللفظ، ورواية بالمعنى، فجمع روايات الحديث وإزالة التعارض بينها معين على الوقوف على معنى الغريب.

– ضرورة التحقق مِن عزو الأقوال ونسبة الاجتهادات لأصحابها، وقد كان الحربي مثلاً يسند كلّ ذلك، حتى إنه يخبر بعدم السماع إذا لم يتمَّ السماع، كما يذكر أنّ الحربي يقول:" أخبرنا عمرو عن أبيه: آزيت الحوض أؤازيه: جعلت له إزاء. قال إبراهيم: وهذا الذى أخبرتك لم يجئ فيه رواية إلا ما لم يبلغني"[3].

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص476.

[2] ابن الأثير،**النهاية**، ج4، ص28–29.

[3] الخطابي، **غريب الحديث**، ج3، ص978.

2- ضوابط الدراسة اللّغويّة لغريب الحديث

– شرح الكلمة الغريبة في سياقها دون الاكتفاء بمعناها المعجمي. فالمقصد هو معنى الكلمة في استعمالها، وللسياق أثره في تحديد الدلالة بقرائنه. ومن ذلك ما ذكره الزمخشري: "قتل خالد رضي الله تعالى عنه قال مالك بن نُوَيرة لامرأته يوم قَتَله خالد: أَقَتَلْتَنِي! أي عَرَّضْتِنِي للقَتْل بوجوب الدفاع عنك والمحاماة عَلَيْكِ... قتل في المارّ بَيْنَ يدي المصلى : قاتله فإنه شيطان. أي دافعه"[1]. فالكلمة واحدة، ويختلف معناها في كل سياق من سياقات الحديث.

– مجاز الحديث جزء أساس في فهم معانيه. والمجاز من دلالات الكلمة، وإغفاله يغيب الكثير من إشارات الحديث النبويّ، وتتمّ الاستعانة في ذلك بمجاز العرب وأمثالهم، ومن ذلك شرح ابن قتيبة لعبارة الحديث النبوي: «لا يموت لمؤمن ثلاثة أولاد، فتمسّه النار، إلا تحلة القسم»[2] بمعنى سرعة الانقلاب إلى الجنة، بكلام العرب وأمثالهم[3]، وكذلك شرح الحديث النبوي في صلح الحديبية:" إن بيننا عيبة مكفوفة"، وأنها بمعنى نقاء الصدر من الغل والغدر، والانطواء على الوفاء، والصدور يقال لها العياب[4].

– توظيف الاشتقاق، والتصريف، والإعراب باقتضاب، مما يخدم الكشف عن معاني الغريب[5]. فللكلمة معناها الأول، ولصيغتها دلالتها الثانية، مثل ما ذكر الزمخشري في معنى الحديث النبوي أن عمر أتاه ﷺ وعنده قِبْص من الناس"، فكلمة قبص من فِعْل

---

[1] الزمخشري، **الفائق**، ج3، ص155.

[2] النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992/1403)، "كتاب البر والصلة، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه"، الحديث رقم 2632، ج4، ص2028.

[3] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث**، تحقيق عبد الله الجبوري (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983م). ص64.

[4] المصدر نفسه، ص84.

[5] انظر: الزمخشري، **الفائق**، المقدمة، ص12.

بمعنى مفعول أي مقبوص، أي عدد كثير[1]، كما أنّ لموقع الكلمة في الجملة دلالتها الثالثة[2]، وكل ذلك مولّد للكثير من المعاني، على ألا يكون بإفراط لئلا يَخرُج الشرح عن مقصده إلى الدراسة اللّغويّة المحضة.

– مراعاة الاشتراك والانتباه إلى المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد، فقد يراد أحد المعاني التي يطلق عليها اللفظ في حديث ويراد غيره في حديث آخر. و سياق الحديث له أثر كبير في تحديد المعنى المراد، ووجه الاستعمال، مثال ذلك ما ذكره عن ابن الأثير قال: "(المولى) في الحديث، وهو اسم يقع على جماعة كثيرة، فهو الرب، والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتابع، والجار، وابن العم، والحليف، والعقيد، والصهر، والعبد، والمعتق، والمنعم عليه. وأكثرها قد جاءت في الحديث، فيُضاف كلّ واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه. وكلّ من ولي أمرًا، أو قام به فهو مولاه ووليه. وقد تختلف مصادر هذه الأسماء، فالولاية بالفتح، في النسب، والنصرة، والمعتق. والولاية بالكسر، في الإمارة. والولاء، المعتق والموالاة من والى القوم"[3].

– مراعاة الترادف والتضاد: ولهذا أثره الكبير في استخراج دلالات ومعانٍ خاصة للحديث، فالمقارنة بين معاني الألفاظ المترادفة وإبراز ما بينهما مكن فروق يحدد المعنى الخاصّ بالكلمة أكثر، ومن ذلك ما ذكره أبو عبيد قال: "أجم: وقال أبو عبيد: في حديث النبي ﷺ أنه أراد أن يصلي على جنازة، فجاءت امرأة معها مُجْمِرٌ، فما زال يصيح بها حتى توارت بآجام المدينة. قال أبو عبيد: أما قوله: بآجام المدينة يعني الحصون، وهذا كلام أهل الحجاز، واحدها أُجُم... وأهل الحجاز يسمون الآجام أيضًا الآطام، وهو مثلها واحدها: أُطُم"[4]. كما أن المقارنة بين معاني الألفاظ المتضادة مهمة في تحديد المعنى الأساس للكلمة، ومن ذلك ما ذكره ابن الأثير حول كلمة: "سدف" في

---

[1] المصدر نفسه، ج3، ص150.

[2] انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص12. في بيان عدوة الاستثناء إلى أي من المعاني التي سبقته.

[3] ابن الأثير، **النهاية**، ج5، ص228.

[4] الهروي، **غريب الحديث**، ج2، ص72–73.

حديث علقمة الثقفي "كان بلال يأتينا بالسحور، ونحن مسدفون، فيكشف لنا القبة فيسدف لنا طعامًا"، السدفة: من الأضداد، تقع على الضياء والظلمة، ومنهم من يجعلها اختلاط الضوء والظلمة معًا، كوقت ما بين طلوع الفجر والإسفار، والمراد به في هذا الحديث الإضاءة"[1].

– إبراز مواطن الحذف، وبيان التقدير، مثل ما ورد في الحديث: "كان يأمرنا أن نصوم الأيام البِيض". وأنه على حذف المضاف، أي أيام الليالي البيض[2].

– تتابع جُمَل الحديث وتناسقها في الغرض، وهو ما يعرف بالنظم، فللنظم أثر عميق في معرفة المعاني وتحديد الدلالات[3].

3- ضوابط مراعاة الدلالة الشرعية لغريب الحديث: ومن تلك الضوابط ما يأتي:

– الاشتغال بفقه الحديث وعدم التوقف عند المعنى الغريب فقط[4]، فليس الغرض هو معرفة معنى الكلمة الغريبة فقط، بل الوقوف على الدلالات الشرعية والأحكام الناتجة عن الحديث النبوي. ومن أمثلة ذلك ما جاء عند أبي عبيد حول الإثمد وأن على الصائم اتقاءه، فقال: "وفي هذا الحديث من الفقه أنه رخص في المسك أن يكتحل به ويتطيب به; وفيه أنه كرهه للصائم وإنما وجه الكراهة أنه ربما خلص إلى الحلق، وقد جاء في الحديث الرخصة فيه وعليه الناس؛ وأنه لا بأس بالكحل للصائم"[5].

---

[1] ابن الأثير، **النهاية**، حيث حمل كلمة سدف على الظلمة والنور. ج2، ص355.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص173.

[3] انظر مثلاً: ابن قتيبة، **إصلاح غلط أبي عبيد**، ص73. حيث لم يرتض تفسيرا لعبارة المرأة تصف زوجها في الحديث، حيث أورد أبو عبيد شرحًا جمع بين وصفين متعارضين هما البخل والكرم. واشتغال المؤلفات في الغريب بفقه الحديث قليلاً؛ لأن محله كتب فقه الحديث وكتب الشروح، حيث يجمع الشارح بين المعاني اللغوية والاستنبطات الفقهية وغيرها من الفوائد، أما كتب الغريب ففائدتها تحديد المعنى الدقيق للكلمة مما يسمح للباحث والقارئ من فهم المعنى العام للحديث دون الخوض في التفاصيل؛ لأن محلها كتب الشروح وفقه الحديث. وهي بذلك تشابه كتب غريب القرآن إذ تهدف إلى بيان معاني الألفاظ دون الخوض في التفسير وبيان أقوال العلماء؛ لأن محل ذلك كله كتب التفسير.

[4] السخاوي، **فتح المغيث**، ج3، ص54.

[5] أبو عبيد، **غريب الحديث**، ج1، ص329.

– الاستدلال بالقرآن: فالقرآن والسنة صنوان، يُكمل أحدهما الآخر، لذلك فالاستدلال بالقرآن في شرح السنة مهمّ جدًّا، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند ابن قتيبة في شرح لزوم معرفة الخالق وأن ذلك هو الفطرة بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ (الزخرف: 87)[1]، وجاء في شرح غريب السرقطسي لقوله ﷺ: «من كان يبيع الطعام، وليس له تجارة غيره، فهو خاطئ». "الخاطئ الآثم يقال: قد خطئت أخطأ خطأً إذا أثمت، قال تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: 31)"[2].

– التفسير بالحديث النبوي، ومن ذلك ما جاء عند الزمخشري، في شرح معنى (القبال) في الحديث النبوي: "كان لنعله ﷺ قبالان: القبال زمام النعال... ومن حديثه ﷺ: «قابلوا النعال» أي شدوا قبالها"[3]. وما جاء عن ابن قتيبة أنه شرح كلمة «اتكل» في الحديث النبوي الآتي ذكره، بمعنى يتكل فيه على غيره، ثم قال:"ومنه حديث النبي ﷺ حين أتاه الفضل بن العباس، وابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب يسألانه عن أبويهما السعاية فتواكلا الكلام، فقال: «أخرجا ما تصرران»... فتواكلا الكلام أي اتكل كل واحد منها على الآخر فيه"[4]. فمن الغريب ما لا يعرف تفسيره إلا من الحديث النبوي[5]، ويندرج في هذا أيضًا جمع الأحاديث الأخرى في الموضوع نفسه[6].

– الاستدلال بآثار الصحابة، فهم أفقه بحديث رسول الله ﷺ، لمعايشتهم إياه. ومن أمثلة ذلك ما ذكره الحربي في شرح معنى كلمة "نش" كما ورد في رواية أبي سلمة

---

[1] ابن قتيبة، **إصلاح غلط أبي عبيد**، ص58.

[2] السرقسطي، قاسم بن ثابت، **الدلائل في غريب الحديث**، تحقيق محمد بن عبد الله القناص (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001م). ج1، ص301.

[3] الزمخشري، **الفائق**، ج3، ص150.

[4] ابن قتيبة، **غريب الحديث**، ج1، ص518.

[5] السخاوي، **فتح المغيث**، ج3، ص53–54.

[6] انظر مثلاً: الحربي، **غريب الحديث**، ص923. حول كلمة "العضه" وهي النميمة، وتطلق على السحر أيضا.

قال: ثم سألت عائشة ﵂ عن صداق النبي ﷺ قالت اثنتا عشرة أوقية ونش فقلت ما نش قالت نصف أوقية[1]، وأنه نصف الأوقية من كلام عائشة ﵂ [2]. والاستناد إلى أقوال التابعين، فهم أقرب إلى مشكاة النبوة، كما ذكر ابن قتيبة في شرح كلمة "الملاعن" تفسير مكحول بأنها: "رجل فعل كذا، ورجل غوّر الماء المعين، ورجل تغوّط تحت شجرة ينزل الناس تحتها" وإنما سميت ملاعن للعن الناس فاعلها"[3].

– تحديد الدلالات الشرعية للحديث، والوقوف على الحقيقة الشرعية من الحقيقة اللّغويّة في استعمال الألفاظ الغريبة. ولذلك أهمية كبيرة من حيث إن الشراع قد يطور من دلالة بعض الكلمات، فتصبح لها حقيقة جديدة ليست هي الدلالة اللّغويّة الأصلية، ومن أمثلة ذلك: الاستجمار وأنها أخذت من التمسح بالحجارة، والحجارة الصغار يقال لها الجمار، والاستنجاء أخذ مِن النجوة أي المرتفع، لأن فاعل الاستنجاء يستتر بالنجوة[4]، وأبعد من هذا أن يتم استقراء الاستعمال الشرعيّ، وحمل اللفظ على الحقيقة الشرعية إذا اختلفت عن الحقيقة اللّغويّة[5].

– الاستفادة من سبب الورود ومناسبته فلذلك مدخل مهم في إيضاح الغريب[6]، ومن ذلك ما يذكره ابن الأثير:" أن أسامة قال لعلي: لست مولاي، إنما مولاي رسول الله ﷺ. فقال ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[7]. وكذلك ما جاء عن النهي عن

---

[1] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1411هـ/1990م)، وقال: "الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، رقم 2740، ج2، ص147.

[2] المصدر نفسه، ص878–879.

[3] ابن قتيبة، **إصلاح غلط أبي عبيد**، ص67.

[4] ابن قتيبة، **غريب الحديث**، ج1، ص160.

[5] السخاوي، **فتح المغيث**، ج3، ص53.

[6] المصدر نفسه، ج3، ص54–55.

[7] ابن الأثير، **النهاية**، ج5، ص228–229. والحديث أخرجه الترمذي في جامعه، انظر: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، **سنن الترمذي**، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ (بيروت: دار الكتب

السدل في الصلاة: «نهى عن السدل في الصلاة»[1]، وهو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد وهو كذلك. وكانت اليهود تفعله فنهوا عنه ومنه حديث علي أنه رأى قوما يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال: "كأنهم اليهود"[2]. فيمكن فهم الحديث بشكل مناسب والاستشهاد به في موضعه المناسب لما نطلع على سبب وروده. وكذلك فإن ملاحظة ملابسات الحديث وقرائنه لها كبير الوقع في فهم معانيه.

– ملاحظة المعاني العامة والمقاصد الكلية للشرع: فالسنة وحي من الله كما القرآن، ولهما مقاصد كبرى، ولا جرم أن الانضباط بها يهدي الناظر في شرح الغريب. ومن أمثلة ذلك ما جاء عند ابن الأثير في شرح معنى كلمة "بريء" في قوله ﷺ: «إنَّ يوسفَ مني بريء، وأنا منه بَراءٌ». "أي بريء عن مُساواتِه في الحكم، وأن أُقاسَ به، ولم يُرِدْ براءةَ الولاية والمحبَّة؛ لأنه مأمورٌ بالإيمانِ به"[3]. وكذلك في تحديد المقصود بمقتول النبي ﷺ، في قوله ﷺ: «أشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة من قَتَلَ نبياً، أو قتله نبيٌّ»[4]. فقد "أراد مَن قتله وهو كافرٌ؛ كَقَتْلِه أُبَيَّ بن خَلَفٍ يوم بدر، لا كمن قَتَله تطهيرًا له في الحدِّ كماعِزٍ"[5]. ومن ذلك ما ذكره

العلمية، ط2، 2006/1427)، "كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب"، الحديث رقم 3722، ص846، وقال أبوعيسى: "هذا حديث حسن صحيح"، ص115؛ الحاكم في **المستدرك**، "باب من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب"، الحديث رقم 4577، ج3، ص118.

[1] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق خليل مأمون شيحا (بيروت: دار المعرفة، ط1، 2001/1422)، "كتاب الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة"، الحديث رقم 643، ص380؛ الترمذي، **سنن الترمذي**، "كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة"، رقم 378، وقال أبو عيسى: "حديث أبي هريرة لا نعرف من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعًا إلا من حديث عسل بن سفيان"، ص252،

[2] ابن الأثير، **النهاية**، ج2، ص355. والحديث أخرجه البيهقي، انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ط1، 1414هـ/1994م)، "كتاب الصلاة، باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية الفم"، الحديث رقم 3131، ج2، ص243.

[3] ابن الأثير، **النهاية**، ج1، ص112.

[4] أخرجه أحمد في مسنده، رقم 3868، ج1، 407.

[5] المصدر نفسه، ج4، ص13.

ابن الأثير عن حديث المصطفى ﷺ: «نهى أن يصلى بين السواري» والسواري جمع "سارية" وهي الأسطوانة، يريد إذا كان في صلاة الجماعة؛ لأجل انقطاع الصف"[1].

– إعمال قواعد التعارض والترجيح، وهو أمر أكيد في التعامل مع النصوص الشرعية عامة، والأحايث النبوية خاصة. ومن تلك القواعد قاعدة الأقوى أولى بالترجيح، وقاعدة العموم والخصوص[2]، وقواعد النسخ. مثال ذلك ما جاء عند ابن قتيبة في بيان الحديث النبوي: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه[3]»، حيث ترك ما جاء عن محمد بن الحسن الذي ذكر أنه منسوخ، وما جاء عن ابن المبارك أنه في في بعض المولدين، ذلك "لأنه خبر، والنسخ إنما يقع في الأمر والنهي، ولا يجوز أن يراد به بعض المولدين دون بعض، لأن مخرجه مخرج العموم. ولا أرى معنى الحديث إلا ما ذهب إليه حماد بن سلمة، فإنه قال فيه: هذا عندنا حيث أخذ العهد عليهم في أصلاب آبائهم"[4].

– بيان المشكل[5]، ويرتبط ذلك غالبًا بالجمع بين النصوص الشرعية، كما أنه يحتاج إلى اجتهاد وتحقيق، وعدم ترك الحديث بمعان مشكلة لا تهدي القارئ، بل تبعده عن المشكاة، من ذلك ما جاء عن الخطابي في بيان كلمة "مكافئ"، في الحديث: «أنه ﷺ كان لا يقبل الثناء إلا من مكافئ»: "أي مقتصد في القول يعرف حقيقة إسلامه، ولا يدخل عنده في جملة المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم"، ورفض المعنى

---

[1] المصدر نفسه، ج2، ص365.

[2] ابن قتيبة، **إصلاح غلط أبي عبيد**، ص57

[3] أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، "كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات"، الحديث رقم 1358 و1359، بلفظ: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة". 1292، 1293، ص456.

[4] ابن قتيبة، **إصلاح غلط أبي عبيد**، ص76.

[5] وبيان المشكل في المؤلفات في غريب الحديث قد يخدم في رفع الإشكال الوارد في بعض الأحاديث؛ لأن هدفه توضيح الألفاظ المفردة، أما علم المشكل وهو علم مستقلّ، فغايته رفع التعارض في المعاني والفهوم المستنبطة من النصوص.

الآخر وهو من هو كفء للرسول في عطائه، إذ لا أحد يكافئ الرسول ﷺ في منته، وأكبرها منة إبلاغ الدين، ونصح الأمة[1].

4- الضوابط الفنية في شرح غريب الحديث ومن تلك الضوابط ما يأتي:

- مراعاة العرف اللغوي لأهل كل عصر واستعمالاتهم، فإذا استعملنا عبارات العصر في الشرح اتضح المعنى، وإلا كنا نزيد الغريب غرابة، ومن أمثلة ذلك استعمال معظم شراح الغريب لكلمة دويبة، بينما أهل العصر الآن يستعملون لفظة حشرة للدلالة على المعنى نفسه[2].

- الاقتضاب في بيان المعاني والاكتفاء بما يُحتاج إليه، وإغفال ما لا يفيد في الشرح، فالمقصود الأول هو بيان المعنى الغريب دون الاستطراد الذي يُخرج الشرح عن مقصوده.

- مراعاة شرح أجزاء المركب، وعدم شرح بعضها، وإهمال الآخر، فإذا كان المعنى مركبًا في شكل جملة أو كلمتين فلا يحسن شرح جزء وترك آخر.

- ترتيب الشرح على حروف المعجم؛ لتسهيل الوصول إلى الكلمة الغريبة[3]، مع وضع الفهارس المقربة للحديث النبوي لمن يحفظ الحديث، وفهارس لمخرج الرواية لمن حفظ الراوي. وهو أمر متيسر الآن والحمد لله.

خاتمة

غريب الحديث النبوي من الفنون المهمة في معرفة الهدي النبويّ، وهذا ما يستدعي لزوم تخليص الغريب، وإفراده بالدراسة، وتقريبه للناس لمزيد من الاهتداء والتأسي، وقد

---

[1] الخطابي، **غريب الحديث**، ج1، ص416.

[2] التسهيل على القارئ والباحث أمر مطلوب، ولكن يجب التنبه إلى اختيار مفردات تحمل الدلالات نفسها، خاصة إذا كانت الكلمات تحتمل أكثر من معنى، وأحيانا الاقتصار على معنى واحد دون غيره يلغي بقية الأفهام أو المفاهيم ويقصر المعنى المستنبط على جانب واحد دون غيره.

[3] وقد جعل الزمخشري مثلاً في نهاية كلّ مادة من مواد الكتاب ما قرب إليها، وقد ذكره في موضع آخر من كتابه، ليسهل الرجوع إليه، وهو عمل شبيه بالفهرس، واهتمام مبكر بذلك.

بذل العلماء جهودًا كبيرة لتتبعه وبيان معانيه، وإن اختلفت جوانب تركيز كلّ عالم منهم، بين التركيز أكثر على الإسناد والتوثق، وبين الاعتناء بالدلالة اللّغويّة، والاهتمام بالدلالات الشرعية، ولا غنى لدراسة الغريب عن هذه الجوانب.

وقد توصل هذا البحث من خلال النظر في تلك الجهود إلى استخراج جملة من الضوابط العلمية والمنهجية للتعامل مع غريب الحديث النبوي تستوعب تلك الجوانب الثلاثة المذكورة التي تركز حولها اهتمام السابقين. فلا بدّ من التوثق في نسبة الحديث والمفردة الغريبة، ويندرج في ذلك ضبط الكلمة خوفًا من أن يقع فيها تصحيف أو تحريف، والإسناد للتحقق من الثبوت ونقد الرواية، والحكم عليها بالسلامة، أو دون ذلك. فضلاً عن جمع روايات الحديث الواحد؛ لتجاوز إشكال الاختصار، والرواية بالمعنى.

وكذلك الضوابط اللّغويّة من شرح المفردة، وبيان صيغتها وإعرابها، ودلالاتها المجازية، والمعنى العهدي لها، ودراستها في سياقها، والاعتناء بالقرائن المقامية والمقالية، فضلاً عن ملاحظة الترادف والتضادّ، وغيرها من قواعد اللغة التي تبرز الدلالات أحسن إبراز، وتُبِينُ عن الغرابة.

والضوابط الشرعية مهمة جدًّا، فالحقيقة الشرعية مقدّمة على اللّغويّة والعرفيّة، ويكون ذلك بشرح المفردة بالقرآن وبالحديث، وبأقوال الصحابة، واجتهادات التابعين، وإعمال قواعد دلالات الألفاظ كقاعدة الإطلاق بدل التقييد والتأسيس بدل التأكيد، والحقيقة بدل المجال والترتيب بدل التقديم والتأخير، وغيرها، إفضلاً عن قواعد التعارض والترجيح.

إنّ الالتزام بهذه الضوابط كفيل بتنقية غريب الحديث، وتطوير التعامل معه، حتّى يكون مثمرًا في التعرف على الهدي النبوي ويجعل هذا المجال مؤثرًا في عملية الاجتهاد والكشف عن مغازي الوحي، ومقاصده.

References: المراجع:

Al-Ḥarbī, Ibrāhīm bin Ishāq, *Gharīb al-Ḥadīth*, ed. Sulaymān Ibrāhīm Muḥammad al-ʿĀyid (Jeddah: Dār al-Madanī, 1st edition, 1985).

Al-Bātlī, Aḥmad ʿAbd Allāh, *al-Imām al-Khaṭṭābī wa Atharuhu al-Ḥadīthiyyah wa Manhajuhu Fīhā* (Riyadh: al-Imām Muḥammad bin Saud University, 1st edition, 2005).

Al-Harawī, al-Qāsim bin Salām Abū ʿUbayd, *Gharīb al-Ḥadīth,* ed. Muḥamamd ʿAbd al-Muʿīd Khān (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿArabī, 1st edition, 1396)

Al-Kattānī, Muḥammad bin Jaʿfar, al-Risālah al-Mustaṭrafah li Bayān Mashūr Kutub al-Sunnah al-Muṣannafah, ed. Muḥammad al-Muntaṣir Muhamamd al-Zamzamī al-Kattānī (Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyyah, 4th edition, 1406/1986).

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ʿAlī, *Tārikh Madīnat al-Salām (Tārikh Baghdād)*, ed. Basshār ʿAwaḍ Maʿrūf (Beirut: Dār al-Gharb al- Islāmī, 1st edition, 1422/2001).

Al-Khaṭṭābī, Aḥmad bin Muḥammad, *Gharīb al-Ḥadīth*, ed. ʿAbd al-Karīm al-ʿAzbāwī (Damascus: Dār al-Fikr, 1982).

Al-Kharrāṭ, Aḥmad Muḥammad, "Manhaj Ibn al-Athīr al-Jazarī fī Muṣannafihi al-Nihāyah fī Gharīb al-Ḥadīth wa al-Athar" in a conference proceeding *ʿInāyat al-Mamlakat al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah bi al-Sunnah wa al-Sīrah al-Nabawiyyah,* held in Madinah, King Fahd Complex for Printing the Holy Quran, 2004.

Al-Sakhawī, Shams al-Dīn Muḥammad bin ʿAbd al-Raḥmān, *Fatḥ al-Mughīth Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth* (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah,, 1st edition 1403).

Al-Suyuṭī, ʿAbd al-Raḥmān bin Abū Bakr, *Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī,* ed. ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf (Riyadh: Maktabat al-Riyad al-Ḥadīthah, no date).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd bin ʿUmar, *al-Fā'iq fī Gharīb al-Ḥadīth*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm and ʿAlī Muḥammad al-Bajāwi (Beirut: al-Maktabah al-ʿAsriyyah, 1st edition, 2005).

Ibn al-Athīr, al-Jazrī, *al-Nihāyah fī Gharīb al-Ḥadīth*, ed. Ṭāhir al-Zāwī (Beirut: al-Maktabat al-ʿIlmiyyah, 1979).

Ibn Ṣalāḥ, Uthman bin ʿAbd al-Raḥmān, *Marifat Anwa' ʿUlūm al-Ḥadīth*, ed. Nūr al-Dīn ʿIṭr (Damascus: Dār al-Fikr, 1st edition, 1986).

Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh bin Muslim*, Iṣlāḥ Ghalaṭ Abī ʿUbayd fī Gharīb al-Ḥadīth,* ed. ʿAbd Allāh al-Jubbūrī (Beirut: Dār al-Gharb al- Islāmī, 1st edition, 1983).

http://www.al5aatr.com/catsmktba-547.html.